# دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

# The role of SMEs in food industries to achieving economic and social development in Algeria during the period (2013-2017)

**وليد لوشان**، أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
**لطفي شعباني**، أستاذ محاضر أ، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر.
**حسياني عبد الحميد**، أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

**تاريخ الاستلام:** 2018/10/12 ؛ **تاريخ القبول:** 2018/11/08 ؛ **تاريخ النشر:** 2019/07/07

**مستخلص:** اهتمت الدول النامية بصة عامة والجزائر بصفة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما تمتاز به من سهولة في إنشائها وتسييرها، وقلة رأس المال الذي تحتاج إليه لقيامها، وتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول ذوي الدخل المحدود، إضافة مساهمتها في التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة، والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

ورغم الاهتمام الكبير الذي حظيت بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الحكومة الجزائرية. إلا أنها تعاني من صعوبات تعيق تطورها ونموها في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الصناعات الغذائية، والذي يعتبر قطاعا بالغ الأهمية في اقتصاديات معظم دول العالم لما يقدمه من خدمات تركز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجات الأفراد وتساهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الصناعات الغذائية؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية الاجتماعية.

**Abstract:** Developing countries in general and Algeria in particular were interested to SMEs of their ease of establishment and management, the lack of capital they need to establish, then to save goods and services within suitable prices for specific income workers, and it will be able to support innovation and renewal. In addition to what it can contribute to the employment and reduction of unemployment rates, contribution to the gross domestic product and the establishment of value added.

Despite the great interested received by SMEs by the Algerian government, But it suffers from difficulties that prevent its development and growth in various sectors including the food industry, which is a very important sector in the economies of most countries of the world for its services focused mainly on the transformation of agricultural products into various goods that meet the needs of individuals on the one side and contribute to achieving continuous growth rates on the other side.

**Keywords:** SMEs; Food Industry; Economical development; Social development.

* وليد لوشان، البريد الالكتروني: louchene.wal@gmail.com

**مقدمة**

تعد المؤسسات الاقتصاديات بصفة عامة المحرك الأساسي لاقتصاديات جميع البلدان. ومن بين هذه المؤسسات، برز بشكل جلي الدور الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. فلهذا النوع من المؤسسات القدرة على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تعرضها الدائم للاختفاء والظهور. وعليه، بدأت الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما تمتاز به من سهولة في إنشائها وتسييرها، وقلة رأس المال الذي تحتاج إليه لقيامها، وتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول ذوي الدخل المحدود، وأنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار. إضافة إلى ما يمكن أن تساهم به في التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة، ومساهمة في الناتج الداخلي الخام و إنشاء القيمة المضافة.

ورغم الاهتمام الكبير الذي حظيت بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الحكومة الجزائرية. إلا أنها تعاني من مشاكل وصعوبات تعيق تطورها ونموها في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الصناعات الغذائية، والذي يعتبر قطاعا بالغ الأهمية في اقتصاديات معظم دول العالم لما يقدمه من خدمات تركز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجات الإفراد من جهة وتساهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة من جهة أخرى.

**مشكلة البحث:**

تهتم الورقة البحثية بتسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مع محاولة تحديد معوقات نمو هذه المؤسسات والسبل الممكنة لتحسين وضعيتها في الاقتصاد الجزائري.

وعليه تبلورت معالم السؤال الرئيس كما يلي:

**فيما يكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)؟**

**الأسئلة الفرعية:**

تتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي:

- ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية؟
- ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013 - 2017؟

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2013-2017؟
- فيما تكمن معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية وسبل تنميتها في الاقتصاد الجزائري؟

**أهداف البحث:**

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- الإحاطة بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية؛
- إظهار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- بلورة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري؛
- إبراز معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجزائر وسبل تنميتها.

**أهمية البحث:**

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية إحدى الاستراتيجيات الممكن الاستعانة بها من قبل الحكومة الجزائرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عن طريق الرفع في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وزيادة التشغيل.

**منهج البحث:**

حسب طبيعة الموضوع وما يلائمه، وبناء على طابعي السرد والتحليل فقد تم تبني المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

**حدود البحث:**

**الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على إحصائيات خمس سنوات (2013-2017) في أغلب الإشارات الإحصائية.

**الحدود المكانية:** اختصت الدراسة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية المتواجدة في الجزائر.

**تقسيمات البحث:**

تم تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية الموالية:

**أولا:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية.

**ثانيا:** مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017).

**ثالثا:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية خلال الفترة (2013-2017).

**رابعا:** معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية وسبل تنميتها في الجزائر.

**أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنشاطها في مختلف القطاعات والصناعات، وتعد الصناعات الغذائية من بين الصناعات التي تنشط فيها هذه الاخيرة وبنسب عالية. وعليه، سيتم التعرض من خلال المحور الموالي إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الغذائية.

**1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعد وضع تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر الصعوبات التي تتلقاها معظم الخبراء والمختصين، وذلك لأن هذا المفهوم اعترضته جملة من الصعوبات، يذكر منها الحدود الفاصلة بين المؤسسة الكبيرة من جهة، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى. فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي (جميل أحمد، 2010، 240).

إضافة إلى أن تعدد المعايير المعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلافها، ووضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها، والقطاعات التي تنتمي إليها، يجعل من الصعب تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(Bressy Gilles et Konkoyt Christian, 2004, 13).

**1 – 1 معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تم الاعتماد على نوعين من المعايير في تعريف هذه المؤسسات، المعايير الكمية والمعايير النوعية. وتعتبر المعايير الكمية هي الأكثر استخداما لوضوحها وسهولة استعمالها.

يعد معيار عدد العمال من المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في استعمال عدد العمال المستخدمين في المؤسسة كأساس لتقدير حجمها، ومن ثم تصنيفها(Bittner Fabrice et Radacal François, 2005, 23).. يتميز هذا المعيار بالانتشار، نظرا

لتوفر البيانات المتعلقة بعدد العمال في أغلب الدول، وسهولة استخدام هذا المعيار، لاسيما عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، إلا أنه لا يعكس بالضرورة حجم المؤسسة الحقيقي. لذلك تم اللجوء إلى معايير كمية أخرى كرقم الأعمال ورأس المال المستثمر.

من سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن إدارتها تتم من مالكها بطريقة مباشرة، كما يؤدي المدير أو المالك أحيانا عدة وظائف في الوقت نفسه، من إنتاج وتسيير وتمويل مؤسسته. إضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالاستقلالية.

**2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

سيتم تناول مجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان بما فيها الجزائر.

**أ- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تبنى الاتحاد الأوروبي تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توصيته رقم 96/280/CE المؤرخة في 1996/04/03، وذلك بالاعتماد على ثلاثة معايير كمية، عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية (مجموع الميزانية). إضافة إلى معيار نوعي متمثل في استقلالية المؤسسة. وتمّ تعديل التعريف في التوصية رقم 2003/361/CE المؤرخة في 06 مايو 2003، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 01 جانفي 2005 (Pierre Celier, 2011, 01). وتصنف المؤسسات كصغيرة ومتوسطة في الاتحاد الأوروبي عند تشغيل أقلّ من 250 عاملاً، ورقم أعمال لا يزيد عن 50 مليون أورو، ومجموع الميزانية أقلّ من 43 مليون أورو.

**ب- تعريف جمعية دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

اعتمد تعريف الجمعية على معيار كمي متمثل في عدد العمال كمعيار أساسي (جميل أحمد، 2010، 241). إضافة إلى بعض المعايير النوعية، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، وأغلب العمّال من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرف نوعاً من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج لهتم أكثر بالإدارة والتسيير، فيظهر بذلك نوع من تنظيم الوظائف(لخلف عثمان، 2004، 14).

جاء تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار عدد العمال كما يلي:

- من 01 إلى 09 عمال.....مؤسسات عائلية وحرفية.
- من 10 إلى 49 عاملاً.....مؤسسات صغيرة.
- من 50 إلى 99 عاملاً.....مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل.....مؤسسات كبيرة.

**ت- التعريف الجزائري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:**

استنادا إلى القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني-الجزائري-، بغرض مراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد المنصوص عليه في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومدى موائمته للوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري.

جاءت المواد 08 و09 و10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليقدم تصنيف جديد لها، والذي يمكن تلخيصه في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

| المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال (دج) | مجموع الميزانية (دج) |
|---|---|---|---|
| المؤسسة المصغرة | من 01 إلى 09 | أقل من 40 مليون | أقل من 20 مليون |
| المؤسسة الصغيرة | من 10 إلى 49 | أقل من 400 مليون | أقل من 200 مليون |
| المؤسسة المتوسطة | من 50 إلى 250 | من 400 مليون إلى 4 مليار | من 200 مليون إلى مليار |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بناء على المواد 08 و09 و10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، المؤرخة يوم 11 يناير 2017.

**3-1 سمات وحدود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يلاحظ عامة وجدود اتجاهين رئيسيين للدور الذي يمكن أن يلعبه مختلف أنواع المؤسسات من مؤسسات كبيرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، فمثلا يعطي "هيرشمان "HIRCHMAN" " الأولوية للمؤسسات الكبيرة باعتبارها كثيفة رأس المال وأحسن وسيلة للاستعمال الكفء للرأسمال المتوفر لدى الدول النامية وذلك بدلا من توزيع هذا المورد القليل نسبيا على خطوط إنتاجية متكررة والتي لا يمكن تسييرها غالبا بكفاءة عالية. بينما يعتقد "سنجار "SINGER" "أن المؤسسات الصغيرة تبدو أكثر توفقا لإشباع المستلزمات الحقيقية للتنمية(هوشيار معروف، 2005، 266).

**أ- سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في تحقيق التنمية نظرا لما تتسم به من مزايا، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي(شعباني لطفي وتبة سمية، 2015، 971):

- سهولة تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير الوظائف الجديدة؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة؛
- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى وتقديم السلع والخدمات الخاصة؛
- انتشار وتموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعنصر البشري؛
- انخفاض مستويات رأس المال

إضافة إلى ما سبق ذكره، تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر لظهور منظمين جدد وهذا الأمر يساعد على طرح أفكار جديدة مما يساهم بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية. خاصة إذا كان بالإمكان توجيه المنظمين ومدهم بالمشورة الصائبة من خلال أجهزة متخصصة .

ويرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة بجانب اجتماعي هام، فالمؤسسة الصغيرة توفر فرص عمل للأفراد، كما تساهم في تعبئة مدخراتهم، وبذلك يوجد اندماج بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي يساهم في استثمار المدخرات، كما تساهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي على المستوى الجهوي. وكذلك هناك زاوية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل والقرب من العدالة في ظل وجود أعداد كبيرة من هذه المؤسسات التي تعمل في ظروف تنافسية (لرقط فريدة وآخرون، 2003، 4)

**ب- حدود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض السلبيات التي تحد وتقلص من قيامها بهذا الدور بالشكل المطلوب وتتمثل في(شعباني لطفي وتبة سمية، 2015، 973):

✓ **المسؤولية غير المحدودة من الديون**

تؤدي المسؤولية غير المحدودة إلى تصفية المؤسسة في حالة تعرضها إلى ظروف تدفعها للفشل، أو لظروف شخصية للمالكين.

✓ **صعوبات في التوسع**

تجد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التوسع وذلك لمحدودية الأموال المتاحة من قبل المالكين، أو نتيجة لعدم تمتعها بمركز مالي مقبول. وهنا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المصاعب في البحث عن مصادر دائمة لتمويل نشاطاتها التوسعية.

✓ **ارتباط حياة المؤسسة بحياة مالكيها**

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتباط حياة المؤسسة بحياة مالكيها، أو بانسحاب أحدهم أو كلهم. وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتصف بحياة قصيرة بالرغم من إمكانية ظهور مؤسسات أخرى تحمل نفس الصبغة

**2- مفهوم الصناعة الغذائية:**

سيتم التعرض فيما يلي إلى كل من تعريف الصناعة الغذائية وأهميتها الاقتصادية

**1-2 تعريف الصناعة الغذائية:**

تعد الصناعة الغذائية كفرع من قطاع الصناعة، والتي يتم من خلالها تحويل المواد الخام للزراعة الغذائية الى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع حاجات الأفراد.

يمكن تعريف الصناعة الغذائية على أنها "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع شروط المستهلك الجديدة التي يفرضها التطور الحضاري" (عبدات عبد الوهاب، 2011، 32).

كما يمكن تعريف الصناعة الغذائية أيضا على أنها: "المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه في مراحله النهائية" (بوشارب خالد، 2014، 09).

تجدر الإشارة إلى تعرض التعريفين السابقين إلى شقين:

**الشق الأول:** يشمل المواد النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بالغذاء تحت مراحل متعددة تختلف ظروف إحداها عن الأخرى.

**الشق الثاني:** يشمل خصائص المواد الغذائية وعلاقتها بالتصنيع والناحية الصحية التي تؤخذ في الاعتبار.

**2-2 الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية:**

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في النقاط الموالية (عبد الفتاح أمل جميل، 2000، 18):

- توفير احتياجات الافراد من السلع التموينية والمواد الاستهلاكية المختلفة؛
- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الانتاج في التغذية الحيوانية أو في منتجات أخرى؛
- الحفاظ على الخامات الزراعية في فترة ذروة انتاجها لاستفادة منها في غير موسمها؛
- الحفاظ على استقرار أسعار السوق بطرح منتوجات مخزنة وقت عدم توفر الانتاج الطازج؛
- تساعد على النمو الاقتصادي للبلاد كما تدعم النمو الاقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة؛
- توفير فرص عمل جديدة في الصناعات الغذائية مما يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- تعتبر صمام الأمن الغذائي لأي بلد وتؤدي إلى ازدهار الزراعة لما لها من علاقة وثيقة معها.

**ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)**

سيتم التعرض من خلال هذا المحور إلى كل من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، في انتاج القيمة المضافة والرفع من الناتج الداخلي الخام، وأخيرا في التجارة الخارجية.

**1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

يوضح الجدول الآتي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة (2013-السداسي الأول من 2017)، وذلك حسب الطابع القانوني لها.

**الجدول رقم (2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-السداسي الأول 2017).**

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | السداسي الأول 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 777816 | 820738 | 934569 | 1022621 | 1060289 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:**

**Bulletin d'information statistique de la pme, N$^0$ 24, N$^0$ 26, N$^0$ 28, N$^0$ 30 et N$^0$ 31 ministère de l'industrie et des mines.**

يلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017، حيث بلغ سنة 2013 عددها 777816مؤسسة، أما سنة 2014 فقد بلغ عددها 820738 مؤسسة، أي بزيادة تقدر بـ 42922 مؤسسة، أما عددها سنة 2015 فقد بلغ 569 934 أي بزيادة تقدر بـ 113831 مؤسسة، واستمر عدد المؤسسات في الزيادة، حيث بلغت في سنة 2016 عدد 1022621 مؤسسة، وتواصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالارتفاع في سنة 2017 ليصل عددها خلال السداسي الأول فقط من سنة 2017 إلى **1060289**مؤسسة أي بزيادة تقدر بـ 37688 مؤسسة عن سنة 2016.

ويلاحظ كذلك من خلال الجدول أن معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكبر من معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية للفترة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017.

**1- تطور مستوى تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

نتيجة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وزيادة عملية الإنشاء تطورت مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، ويوضح الجدول الآتي تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008- السداسي الأول من 2014).

**الجدول رقم(3): تطور مستوى تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013- 2017)**

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | السداسي الأول 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| التشغيل | 2001892 | 2157232 | 2371020 | 2540698 | 2601958 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:**

**Bulletin d'information statistique de la pme, N$^0$ 24, N$^0$ 26, N$^0$ 28, N$^0$ 30 et N$^0$ 31 ministère de l'industrie et des mines.**

يلاحظ من خلال الجدول السابق، حدوث زيادة في عدد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2013 إلى السداسي الأول من سنة 2017 وذلك بمستويات جد هامة فقد بلغ عدد المناصب المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة والعمومية) سنة 2013 عدد 2001892 منصب شغل، وبلغ سنة 2014 عدد 2157232 منصب، أي تسجيل تطور في عدد مناصب الشغل بـ 155340 منصب مصرح به، واستمر هذا

التطور ليصل عدد مناصب الشغل خلال السداسي الأول فقط من سنة 2017 إلى 2601958 منصب.

**2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:**

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب(مسدودي دليلة، يومي 18 و19 ماي 2011.، 37)، يولد الناتج الداخلي الخام من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في البلاد وهي قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة معتبرة من الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات.

والجدول الآتي يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من مستوى الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007- 2012 ).

**الجدول رقم(4): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2013).** القيمة : مليار دينار جزائري

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام | 4978,82 | 5509,21 | 6060,8 | 6606,04 | 7634,43 |

**المصدر:**

**Bulletin d'information statistique de la pme, N$^0$ 26, ministère de l'industrie et des mines, Avril 2015, p : 49.**

تشير المعطيات المبينة في الجدول السابق إلى تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة (2009- 2013)، حيث ارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام من 4978,82 مليار دج سنة 2009 إلى 7634,43مليار دج سنة 2013، أي بزيادة تقدر بنسبة 53,33% وبقيمة 2655,61 مليار دج مقارنة بسنة 2009.

**3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر:**

تتمثل القيمة المضافة في قيمة ما ينتجه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي تؤدي بذلك إلى زيادة الثروة الوطنية؛ وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المساهمين في الرفع من مستوى القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر السنوات

ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول الآتي والذي يبين تطور مستوى القيمة المضافة خلال الفترة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2015.

**الجدول رقم(5): تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2011- 2015).**

القيمة: مليار دج جزائري

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة | 5137,46 | 5813,02 | 6741,19 | 7338,65 | 7924,51 |

**المصدر:**

**Bulletin d'information statistique de la pme, N$^0$ 26, ministère de l'industrie et des mines, Avril 2015, p : 41.**

يلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إنشاء القيمة المضافة، وذلك بنسب متزايدة خلال الفترة (2011- 2015)، فقد بلغت مستوياتها سنة 2011 مبلغ 5137,46 مليار دج أما سنة 2015 فقد وصل إلى 7924,51 مليار دج، فيلاحظ هنا حدوث ارتفاع ملحوظ في القيمة المضافة ويقدر هذا الارتفاع أو الزيادة بمبلغ 2787.05 مليار دج، أي بنسبة 54,25% مقارنة بسنة 2011.

**4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في الجزائر:**

تبين التجارة الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات، إذ تعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج.

**1-5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير:**

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة 94,75% نهاية السداسي الأول من سنة 2017 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى ضئيلة ومقدرة بنسبة 5.25% من النسبة الإجمالية للصادرات أي ما قيمته 952 مليون دولار أمريكي، لذلك قامت السلطات العمومية بمحاولة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل الحجم الأوسع من مجموع المؤسسات في الجزائر.

وعليه وانطلاقا من الإحصائيات المقدمة يمكن ملاحظة بأن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات محدودة وضئيلة بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

**2-5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات بالجزائر:**

أدى انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة وبالضبط من السداسي الثاني لسنة 2014 إلى تسجيل انخفاض حساس في مداخيل الاقتصاد الجزائري لاعتماده على البترول بدرجة أولى للحصول على الإيرادات. ما جعل الحكومة الجزائرية تتبني سياسة ترشيد النفقات ووضع قيود على المواد المستوردة من خارج الوطن.

وعليه فإن حجم الواردات في الجزائر في انخفاض مستمر ابتداء من سنة 2014، فبلغت سنة 2014 مبلغ 58,33 مليار دولار أمريكي، وسنة 2015 فقد بلغت 51,7 مليار دولار( Bulletin PME n$^0$28, 2016, 47)، أي انخفاض عن سنة 2014 يقدر بمبلغ 6,63 مليار دولار ما يعادل نسبة 11,37%. أما في سنة 2016، بلغت الواردات مبلغ 46,7 مليار دولار( Bulletin PME n$^0$30, 2017, 52)، أي انخفاض عن سنة 2015 يقدر بمبلغ 5 مليار دولار، ما يعادل نسبة تقارب 10%.

**ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2017):**

سيتم التعرض من خلال المحور الموالي إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الجزائري.

ولدراسة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية نتعرض في البداية لدراسة واقع قطاع الزراعة والصيد أيضا لما لهما من علاقة وطيدة بقطاع الصناعات الغذائية.

**1- تطور تعداد وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط**

**1-1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط**

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات عديدة، ويختلف تعدادها باختلاف القطاع والسنوات كما هو مبين في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (6): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2017/2013)**

| قطاع النشاط/السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | السداسي الأول 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 4616 | 5038 | 5318 | 7094 | 6392 |
| المحروقات والطاقات والخدمات المتعلقة بها | 2259 | 2439 | 2552 | 3201 | 2843 |
| أشغال البناء | 150919 | 159775 | 165108 | 169124 | 177727 |
| الصناعة | 73037 | 78108 | 81348 | 99275 | 92804 |
| خدمات | 228592 | 251629 | 266544 | 298692 | 536560 |

**المصدر:**

Bulletin d'information statistique de la PME, **N$^0$ 24,25,26,27,28,29,30,31**, ministère de l'industrie et des mines.

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الأكثر جاذبية بين سنتي 2016 و2017، وذلك بنسبة 33.40% يليها قطاع المحروقات والطاقة والخدمات المرتبطة بها بنسبة 25.19%. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي يقدر عددها بـ 92888 وحدة حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 مقابل 99275 وحدة حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2016، أي بانخفاض قدره 6.43%.

**2-1 حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة والصيد البحري خلال الفترة (2013 و2017):**

سجل قطاع الزراعة والصيد زوال 57 مؤسسة سنة 2014 و15 مؤسسة سنة 2015، وزوال 53 مؤسسة سنة 2016، وزوال 23 مؤسسة سنة 2017، يقدر معدل الانخفاض بنسبة 30 مؤسسة.

حسب تصريح وزارة الصناعة والمناجم يرجع هذا التدهور لعدم نضوج هذه المشاريع وعدم القدرة على المنافسة.

**2- المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب النشاطات:**

**1-2 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005. وهي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية

والاستقلالية المالية. الجدول الموالي يبين عدد المشاريع الجديدة المصرح بها وقيمتها في النشاط الزراعي من سنة 2013 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017.

**الجدول رقم (7): عدد المشاريع الجديدة وقيمتها في النشاط الزراعي خلال الفترة (2017/2013)**

| البيان | 2015 | 2016 | السداسي الأول 2017 |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 132 | 121 | 94 |
| مليون دينار | 24476 | 24289 | 20079 |

المصدر:

**Bulletin d'information statistique de la PME, N$^0$ 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, ministère de l'industrie et des mines.**

سجلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 132 مؤسسة جديدة في قطاع الزراعة خلال سنة 2015 و121 مؤسسة جديدة خلال سنة 2016، أي انخفاض بنسبة 8.33 %، بينما خلال السداسي الأول لسنة 2017 (ستة الأشهر الأولى فقط) فقد تم تسجيل 94 مؤسسة جديدة.

كما استقبلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2016 ما يعادل 266 ملف لإنشاء مؤسسات في قطاع الصناعة الغذائية عبر أقطار الوطن و 75 ملف في قطاع الصيد كما أنها قامت بتوقيع 64 اتفاقية خاصة بقطاع الصناعة الغذائية و 4 اتفاقيات خاصة بقطاع الصيد.(Bulletin PME n$^0$29, 2017, 42)

سجل إنتاج الصناعات الغذائية الزراعية تصاعد بدءا من في الربع الثالث من عام 2016 وسجلت نموا بنسبة 4.3% في الربع الثاني من عام 2017، الزيادة ملموسة كانت على مستوى الحبوب التي سجلت أداء جديدا بنسبة 18%. (Bulletin PME n$^0$31, 2018, 34)

**2-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يعتبر قطاع الخدمات الأكثر جاذبية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقدر عددها بـ 104947 مؤسسة (28.8 %) يليه قطاع النقل بـ 56530 مؤسسة (15.5%) ثم القطاع الزراعي بـ 52367 مؤسسة.

يعد قطاع الزراعة والصيد قطاعا غير نشيطا حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فالمشاريع الممولة منذ سنة 2014 يشهد ارتفاعا ضئيلا من حيث المشاريع الممولة حتى في نهاية السداسي الأول من سنة 2016 تصل الى 14.4 بالمئة في قطاع الزراعة و 0.3 بالمئة في قطاع

الصيد فقط الذي يشهد تدهورا كبيرا مقارنة بالقطاعات الأخرى رغم أن كل من قطاع الزراعة والصيد يعتبران قاعدة أساسية لقطاع الصناعة الغذائية والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

**3-2 صندوق الضمان لقروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يبين الجدول الموالي عدد المشاريع المنشأة ومبلغ ضمان القروض المقابل لها من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2016.

**الجدول رقم (8): الملفات المعالجة من صندوق الضمان لقروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات (من سنة 2004 إلى السداسي الأول 2016)**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | عدد الوظائف |
|---|---|---|
| الصناعة الغذائية | 263 | 11299 |
| الزراعة | 4 | 299 |
| الصيد | 13 | 360 |

المصدر:

**Bulletin d'information statistique de la PME, N°29, ministère de l'industrie et des mines, 2017, P :46.**

قام صندوق الضمان لقروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2004 الى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2016 بمعالجة 263 سجل خاص بالصناعة الغذائية ما ساهم في إنشاء 11299 منصب شغل، وأربعة سجلات بالنسبة لقطاع الزراعة ما ساهم في إنشاء 299 منصب شغل و13 سجل بالنسبة لقطاع الصيد ما ساهم في إنشاء 360 منصب شغل في عملية التوظيف.

**1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في القيمة المضافة في الجزائر**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجزائر في انشاء القيمة المضافة في الجزائر، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (9): تطور القيمة المضافة 2010-2015**

**القيمة: مليار دينار**

| البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 1173,71 | 1421,69 | 1627,67 | 1771,49 | 1 836,37 |
| الأشغال العمومية | 1262,57 | 1411,15 | 1562,1 | 1562,1 | 1 684,27 |
| الاتصالات والنقل | 1049,77 | 1095,27 | 1443,12 | 1443,12 | 1 560,75 |
| الخدمات المقدمة للمؤسسات | 137,59 | 154,37 | 172,47 | 172,47 | 214,52 |
| الفندقة والمطاعم | 121,43 | 138,94 | 174,1 | 174,1 | 212,78 |
| **الصناعات الغذائية** | **231,85** | **266,13** | **285,48** | **330,69** | **353,71** |
| صناعة الاحذية والجلود | 2.60 | 2.66 | 2.65 | 2.65 | 2.78 |
| التجارة والتوزيع | 1499,89 | 1322,81 | 1473,6 | 1882,03 | 2 059,33 |
| المجموع | 5137,46 | 5813,02 | 6741,19 | 7338,65 | 7924,51 |

**المصدر:**

**Bulletin d'information statistique de la PME, N$^0$30, ministère de l'industrie et des mines, 2017, P :43.**

يلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة الصناعات الغذائية في إنشاء القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2015، حيث سجلت سنة 2011 قيمة 231,85 مليار دينار جزائري، وسجلت قيمة 353,71 مليار دينار جزائري في سنة 2015، أي زيادة عن 2011 تقدر بنسبة 52,56 %. أما بخصوص نسبة مساهمة الصناعات الغذائية مقارنة مع القطاعات الأخرى، فيلاحظ أنها ضئيلة جدا بحيث لم تتعدى نسبة 5 % خلال فترة الدراسة.

**2- فروع الصناعات الغذائية في الجزائر:**

تمتاز فروع الصناعات الغذائية في الجزائر في كونها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وعليه سيتم التعرض فيما يلي إلى أهم هذه الفروع.

**1-4 فرع المطاحن**

يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة، وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة.

كان سابقا موجود خمسة مطاحن فقط إلى غاية سنة 1993عبر التراب الوطني، أما حالي فهناك ما يزيد عن 430 مطحنة موزعة بين القطاع العام والخاص، كلها مصنفة كمؤسسات صغيرة ومتوسطة.

**2-4 فرع الحليب ومشتقاته**

بالنسبة لفرع الحليب ومشتقاته عرف هو الأخر تطورا ملحوظا بالنسبة للقطاع الخاص خلال الفترة (95-2004) ، من خلال التشجيعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لمحولات وجمع الحليب عبر كافة الوطن، أين ساهم مساهمة مقبولة حيث أنشأت 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب ومشتقاته.

أدى الإنتاج المحدود وتراجع إنتاج الوحدات العمومية، وتباطؤ عملية الخصخصة للبرنامج الذي يشكل مصانع الحليب، إلى عدم إمكانية تغطية الطلب الوطني من خلال الإنتاج الوطني، وذلك رغم التحفيزات التي تقوم بها السلطات العمومية (بوشارب خالد، 2014، 11). عملية الاستيراد هذه، تعني وجود تبعة لدول خارجية فيما يخص مادة الحليب.

**3-4 فرع الزيوت**

سجل السوق زيادة الطلب بمعدلات متزايدة على هذه المادة، ورغم هذا التزايد فإن المؤسسات الوطنية لم تتمكن من تغطية العجز المسجل، تاركة المجال للسلع الأجنبية المستوردة، وهذا يرجع بدرجة أولى إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية في السوق العالمية.

**4-4فرع السكر**

يعد فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمار، ضف إلى ذلك جانب عدم توفر المادة الأولية لهذا المنتوج في الجزائر. والمؤسسة الخاصة التي تنشط في هذا المجال هي مؤسسة CEVITALوالتي تقوم بتغطية الطلب على هذه المادة بأكثر من 90 %. ولكن المشكل الرئيس في انتاج هذه المادة التي تعد استراتيجية يكمن في استيراد المادة الأولية من الخارج بكميات كبيرة، ما يجعل الشركة المنتجة عرضة لتقلب أسعارها –المادة الأولية- في السوق العالمية.

**5-3 فرع المشروبات الغازية وغير الغازية:**

يهتم هذا الفرع بإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نظرا لتزايد الطلب المحلي، ما أدى إلى إقبال عدد كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95 % من سوق المشروبات(بوشارب خالد ، 2014، 12).

**رابعا: معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية وسبل تنميتها في الجزائر**

يهتم هذا المحور من جهة بدراسة أهم المعوقات التي تعرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية، ومن جهة أخرى محاولة إعطاء بعض الحلول الممكن الاعتماد عليها لتنميتها في الجزائر.

**1- معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية:**

**1-1 مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر**

تأثر المشكل التي يعاني منها القطاع الزراعي بصفة مباشرة على الصناعة الغذائية نظرا للصلة المباشرة والعلاقة الوطيدة بينها،

**أ- قلة الأراضي الزراعية وظاهرة التصحر**

يعد قلة الأراضي الزراعية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، والتي تأثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجزائر. فالمساحة الصالحة للزراعة لا تتعدى 3,4 % من المساحة الإجمالية للجزائر. إضافة إلى ظاهرة التصحر التي تشهدها البلد عن طريق توسع المساحة الصحراوية في الجنوب على حساب المساحة الصالحة للزراعة المتواجدة في الشمال.

**ب- نقص المواد الخام**

تعتمد جل الصناعات الغذائية على الخامات الزراعية، حيث كان الاعتقاد السائد قديما هو استخدام كل ما لا يصلح للتسويق الطازج في عمليات التصنيع الغذائي مما أثر بشكل واضح في جودة المنتجات الغذائية. ولكن يفرض المفهوم المعاصر للصناعة الغذائية توفر صفات معينة في الخامات الزراعية الصالحة للتصنيع حيث يلاحظ أن أغلب الصناعات الغذائية تعتمد عل المواد الخام المستورة وهذا يفوق قدرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة(عبدات عبد الوهاب، 2011، 65).

**2-1 تعقد الإجراءات الادارية**

تمتاز الإدارة في كثير من الدول العربية النامية بما فيها الجزائر ببطئها وثقل البيروقراطية على هذا النوع من المؤسسات، حيث أن محيط المؤسسة معقد، فعلى سبيل فإن الحصول على سجل تجاري يتطلب وقتا طويلا وتقديم ما يقارب 20 وثيقة، المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

**3-1 ندرة العمالة الماهرة**

يتميز العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد الاختصاصات ونادرا ما يوجد مؤسسة تتبع مخططات التكوين تنمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة المرتفعة لعمليات التكوين وهذا ما يشكل حاجز أمام التطور المعرفي للعمل(مسدوي نصيرة، 2011، 45). والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية لا تختلف عن تلك المذكورة من حيث ندرة الموارد البشرية المؤهلة، ونقص التكوين فيها.

**4-1 نقص المعلومة الاقتصادية**

تساهم المعلومة الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات ومعرفة استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسيع وبناء علاقات متينة وصحيحة بين المسير والعمال. وقد كشفت عملية جمع ومعالجة معطيات تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوضعية السيئة وبصفة حادة الاختلالات الإحصائية.

فهناك العديد من المراكز المتخصصة في معالجة المعطيات ومن شأنها توفير المعلومة اللازمة، ويخص بالذكر الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري، المركز الوطني للمعلومات الاحصائية للجمارك والمركز الوطني للضمان الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وتلك التي تنشط في الصناعات الغذائية بصفة خاصة، فغالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع.

**5-1 الائتمان والحصول على التمويل:**

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية، استراد المواد الخام، التسويق وتكوين عمالها ويرجع ذلك للعلاقات المعقدة بين البنوك والبحث عن الاستقلالية، اضافة الى ارتفاع معدلات الفائدة(مسدوي نصيرة، 2011، 45).

إضافة إلى تعقد الاجراءات المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم لمزاولة النشاط الاقتصادي. وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار، محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية(شعباني لطفي، 2014، 127).

**6-1 التشريعات القانونية والجبائية::**

يتطلب السوق الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقنين وفق تشريعات محددة ومدروسة بدقة لخدمة نموها، فالضرائب والرسوم المرتفعة تعتبر عائق بالنسبة لها من حيث إنشاء المشاريع الجديدة وتوسع تلك القائمة.

**7-1 نظام المعلومات:**

يتطلب قطاع الصناعات الغذائية التحكم الجيد في وسائل الانتاج وتوفر المهارات الضرورية، فهو قطاع له علاقة بجميع القطاعات الأخرى. فغياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات الإدارة تجعل المؤسسة عرضة للاختفاء أمام المنافسة والتغيرات البيئة وبالأخص في بداية نشاطها.

**2- سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية:**

يستطيع أن يأخذ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية عدة أشكال، يذكر منها:

**1-2 تقديم الدعم الفني**

يعد الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية ضروري، حيث ينظر إليها في غالب الأحيان على أنها شرطا لحصول صاحب المشروع على التمويل(أحمد أشرف دوابه، 2006، 16). إضافة إلى اختيار الموقع والمواد الأولية التي تساعد على تنمية المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية.

**2-2 تقديم الدعم الإداري**

يظهر ذلك جليا من خلال تبسيط الاجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم لقيام النشاط أو توسيعه، إضافة إلى تسهيل الحصول على العقارات والتراخيص الضرورية.

**3-2 تقديم الدعم المالي**

يتحدث الخطاب الرسمي السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة في الجزائر، فإن ذلك يتطلب توفير:

- التمويل طويل المدى، مع اللامركزية في منح القروض؛
- المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛
- توسيع صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض.

**2-4 تقديم الدعم للتجديد التكنلوجي**

تحتل استراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك أن التجديد أصبح أمرا استراتيجيا لا مفر منه لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات، التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد في التنظيم، التجديد في الموارد البشرية...الخ(غدير أحمد سليمة، 2017، 107).

**2-5 تقديم الدعم في التكوين والتدريب**

يظهر ذلك من خلال توفير مراكز تدريب وتكوين الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية بصفة خاصة. مع ضرورة استمرارية العملية ومواكبتها للتطورات التكنلوجية والتغيرات التي تحدث في السوق.

**2-6 تقديم الحوافز الجبائية**

يعد تخفيض الضرائب والرسوم ضروري لتشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء عدد كبير من تلك المؤسسات بجلب المستثمرين إلى هذا القطاع، ذلك لأن العلاقة بين الضريبة والاستثمار علاقة تأثير وتأثر. فالاستثمارات لا يمكن لها أن ترتفع إذا لم يكن هناك نظام جبائي قائم على تحفيزات. (شعباني لطفي، 2014، 285)

**الخلاصة:**

بذلت السلطات الجزائرية جهودا معتبرة لبعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية من خلال توجيه القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذا المجال، حيث ساعد هذا في توظيف أعداد كبيرة من الجزائريين إذ أن قطاع الصناعات الغذائية حاليا يشغل نسبة تزيد عن 40 % من اليد العاملة.

كما يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية في العديد من المنتجات الغذائية للدول الخارجية كاللحوم والحليب والقهوة والشاي، وهذا يجعل من الضروري ضغط ناقوس الخطر نظرا لكون بعض هذه المنتجات أساسية، وبالمقابل للجزائر ميزة في تصدير بعض المنتجات الغذائية كالمشروبات والفواكه والأسماك، وعليه لابد للسلطات أن تعتني بهاذين القطاعين من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية فيما يلي:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية بصفة خاصة في توفير فرص العمل، مما يعود بالنفع الكبير اقتصاديا واجتماعيا، فعدم وجود فرص يؤدي لتفشي ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي والذي يمكن أن يضر بموارد البلاد الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

- تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تنويع مصادر الدخل والتخفيف من أخطار التقلبات الاقتصادية والمساهمة في زيادة معدات النمو، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، واستخدام الموارد المحلية المتوافرة بصورة مثلى وتخفيض نسب الهدر والضياع في هذه الموارد.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من الغذاء ومنتجات أخرى كثيرة ومختلفة تساعد المجتمع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في التكامل مع المؤسسات الكبيرة، حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال قيام هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمداد المؤسسات الكبيرة ببعض ما تحتاجه في عملية إنتاجها.

أما فيما يتعلق بالتوصيات، فيمكن سردها في النقاط الموالية:

- ضرورة التنسيق بين الصناعة والزراعة، إذ أن تطوير الصناعة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الانتاج الزراعي من شأنه أن يغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية الضرورية للصناعة، إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي. وبتعبير آخر يمكن للتنمية الزراعية أن تساهم في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات لتصريف منتجاتها.
- يقتضي تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية والانتاج الزراعي على حد سواء، العمل على تسهيل إجراءات الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة. مع تخفيض تكلفة الحصول على القروض لتوجيه وتشجيع الاستثمار في الصناعة الغذائية والزراعة.
- المواصلة في منح إعفاءات وتخفيضات جبائية دائمة ومؤقتة وخاصة على الاقتناءات الرأسمالية للمؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية والزراعة، وذلك بغرض تخفيض

تكلفة حيازة المعدات والأدوات الصناعية من جهة، واستغلال الوفرات المالية الناتجة عن هذه الاعفاءات والتخفيضات في عمليات الاستثمار وتوسيع النشاط من جهة أخرى.

**الهوامش والمراجع :**

**الكتب**

1- هوشيار، معروف (2005)، ***دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجية التصنيع والتحول الهيكلي***، الأردن، عمان: دار صفاء.

**المجلات**

2- جميل، أحمد (2010)، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ***مجلة معارف***، 08، 139- 150، المركز الجامعي العقيد محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

3- دوابه، أحمد أشرف (2006)، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ***مجلة البحوث الادارية***، 04، 01 – 32، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة.

**المؤتمرات**

4- شعباني، لطفي، وتبة، سمية (2015، 20-22 أبريل)، الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ***المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع عشر للأعمال حول: إدارة الابتكار في الأعمال***، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

5- بوشارب خالد (2014، 23 و24 نوفمبر)، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: حالة الجزائر، ***الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية***، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.

6- لرقط، فريدة، وبوقاعة، زينب، وبوروبة، كاتية (2003، 25- 28 ماي)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، ***الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية***، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

7- مسدوي، دليلة (2011، 18و19ماي)، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ***الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق***

***التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000 -2010***، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.**الرسائل والمذكرات.**

8- لخلف، عثمان (2004)، ***واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر.

9- عبدات، عبد الوهاب (2011)، ***واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر.

10- جميل عبد الفتاح، أمل (2000)، ***دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعات الغذائية***، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، القاهرة، مصر.

11- شعباني، لطفي (2014)، ***دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر.

12- غدير، أحمد سليمة (2017)، ***متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة - الوادي-غرداية)***،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

**نصوص تشريعية وتنظيمية**

13- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، المؤرخة يوم 11 يناير 2017.

**قائمة المراجع باللغة الاجنبية :**

14- Bressy, Gilles,et Konkoyt, Christian (2004), ***Economie d'entreprise*** (7ème édition), France, Paris : Editions Dalloz.

15- Bittner, Fabrice, et Radacal François (2005), ***L'essentiel de L'économie d'entreprise***, France, Paris : Ellipses édition.

16- Ministère de l'industrie et des mines (2014), ***Bulletin d'information statistique de la pme***, N$^0$ 24, Alger, Algérie.

17- Ministère de l'industrie et des mines (2015), ***Bulletin d'information statistique de la pme***, N$^0$ 26, Alger, Algérie.

18- Ministère de l'industrie et des mines (2016), ***Bulletin d'information statistique de la pme***, N$^0$ 28, Alger, Algérie.

19- Ministère de l'industrie et des mines (2017), ***Bulletin d'information statistique de la pme***, N$^0$ 30, Alger, Algérie.
20- Ministère de l'industrie et des mines (2018), ***Bulletin d'information statistique de la pme***, N$^0$ 31, Alger, Algérie.

**مواقع الانترنت:**

21- Celier, Pierre (2018, 20/02), ***définition des PME en Maroc et en Europe*** ,www.enset-media.ac.ma/cpa/definition_pme_maroc_et_ europe.htm.